

الجامع للشرائع

[236] والمعاهد سواء ، وهو (1) الواصل إلينا لا للبقاء ، فلا يقر عندنا سنة بلا جزية ، ويقر أقل منها بعوض وغير عوض ، فإن خيف منه خيانة نقص أمانه ورد إلى مأمنه . * * * " أحكام القتال " ولا قتال حتى يدعوهم الإمام أو أميره إلى الاسلام ، والتزام أركانه فإن أبوها أو شيئاً منها حل القتال . فإن كان الاسلام قويا ، قاتل على الفور - إلا لمصلحة أربعة أشهر (2) ، ودونها إلا لصالح . ويقاتل بمن شاء ، وأين شاء إلا الحرم - إلا أن يبدء فيه بقتال : ومتى شاء إلا رجبا ، وذا القعدة ، وذا الحجة ، والمحرم ، لمن رأى لهن حرمة . وبما شاء إلا القاء السم في بلادهم ، فإن تحصنوا اجتهد في الفتح : فإن تترسوا بأسرى المسلمين أو الأطفال ، قصد الكافر خاصة ، فإن هلك المذكورون فلا دية ، وعليه الكفارة في قتل المسلم ، نهارا وليلا . ويخرب المنازل ، ويحرقها ، ويفرقها ، ويقطع الأشجار لحاجة ، ويكره ذلك من دونها . ويستحب ألا يشرع فيه . إلا بعد الزوال ، إلا لمصلحة . ويكره التبييت (3) لغير ضرورة . ولا يعرقب (4) الدابة في أرض العدو ، فإن وقفت عليه خلاها .

(1) مرجع الضمير هو المستأمن (2) الظاهر أن المراد أنه يجوز تأخير القتال لمصلحة المهادنة أربعة أشهر ودونها لا أزيد إذا اقتضى الصلاح أزيد منها (3) ليلا (4) عرقب الدابة : قطع عرقوبها والعرقوب ما في رجل الدابة بمنزلة الركبة في يدها